الأسماء الفَرعِيّة: مفهومها واستعمالها

أ. محمود الحسن

عضو الهيئة الفنية في مجمع اللغة العربية بدمشق

تُقسم الأسماء عامة قسمين: أصلية وفرعية. أما الأصلية فهي التي وَصَلَت إلى اللسان، عن طريق الارتجال أو الاشتقاق، كالمصادر والمشتقات وأسماء الذات، وسمِّيَت بذلك لأنها تدل على معانٍ أساسية من أجلها وُضِعت الأبنيةُ أو اشتُقَّت.

وأما الأسماء الفرعية فهي التي وصلت إلينا عن طريق التَّصريف، وهو تغيير يلحق الأبنية الأصلية، فتكتسب إضافة إلى دلالتها الوضعية معانيَ فرعية كالتأنيث والتَّثنية والجمع والتَّصغير والنّسبة. وسُمِّيَت فرعية لأن المعنى الأساسي للاسم مُرتَبِط بكونه مفرداً مذكَّراً[1]، فإن دل على تأنيث أو تثنية أو جمع أو تصغير أو نسبة فقد أصبح فرعاً من الأصل.

ويُشار إلى أن المعنى الأصلي للاسم يبقى حاضراً، إضافةً إلى المعنى الفرعي، عند تحويل الاسم إلى إحدى الصِّيَغ الفرعية. فيُقال في «امرأة»: مؤنث رَجُل، وفي «رَجُلَين»: مثنى رَجُل، وفي «رِجال»: جمع رَجُل، وفي «رُجَيل»: مُصَغَّر رَجُل، وفي «رَجُلِيّ»: منسوب إلى رَجُل. فصورة المفرد المذكر وصفاته تحضران دائماً مع المعنى الفرعي، الذي هو في الحقيقة وصف يُقَيِّد المعنى الأساسيّ للاسم.

---

(1) الزّجّاج، أبو إسحاق: ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٧١، ص٣- ٥.

وهذا المقال مخصّص لدراسة الأسماء الفرعية. وفيه سيظهر أن لتلك الأسماء وظائفَ أساسية، غالباً ما تدلّ عليها لدى استعمالها في التراكيب، كما سيظهر أنها قد تخرج في السياق عن الاستعمال المألوف، فالمفرد مثلاً قد يُستعمل بمعنى المثنى أو الجمع، والجمع أيضاً قد يُستعمَل في موضع المفرد أو المثنى، ويجيء المذكّر والمؤنث أحدهما بمعنى الآخر، كما أن المصغَّر يأتي أحياناً بمعنى المكبَّر، ويأتي المنسوب دالاً على غير معناه.

١– المُؤَنَّث:

هو كل اسم فيه علامة تأنيث ظاهرة أو مقدَّرة[٢]. فما كانت علامته ظاهرة عُرِف تأنيثُه بها، وما كانت علامته مقدَّرة عُلِم تأنيثه من الضَّمير العائد إليه كقوله تعالى: ﴿والشَّمسِ وضُحاها﴾ [٣]، وبالإشارة إليه كقوله: ﴿تِلكَ الدّارُ الآخِرةُ﴾[٤]، وبدخول علامة التأنيث على ما يرتبط به كقوله تعالى: ﴿والتَفَّتِ الساقُ بِالساقِ﴾[٥]، وقوله: ﴿ولَقَد زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا﴾[٦]، وبمُصَغَّره إن كان المكبَّر ثلاثياً كقُدَيرة في تصغير قِدْر، وبتجرّد عدده من الثلاثة إلى العشرة من التّاء نحو: خَلَقَ اللهُ سَبعَ أراضِين[٧].

(2)الأستراباذي: شرحه على الكافية في النحو،ط٢، دار الكتب العلمية،بيروت١٩٧٩،٢: ١٦١.

(3) الآية ١ من سورة الشمس.

(4) الآية ٨٣ من سورة القصص.

(5) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(6) الآية ٥ من سورة الملك.

(7)الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٦١.

ويُقسَم المؤنث من حيث دلالته على تأنيث مُسمّاه إلى قسمَين[٨]: حقيقي ومجازي. أما **الحقيقي** فهو: ما دلّ على أُنثى من الناس أو الحيوان كامرأة وناقة، وأما **المجازي**: فكل اسم دلّ على مؤنث لا يُقابله ذَكَر من الناس أو الحيوان، وإنما يعود تأنيثه إلى اعتبارات وَضعيّة واصطلاحيّة، نحو: سَماء وشَمس وغُرفة وظُلمة وقَوس[٩]. أما نحو: حَمزة وعُبَيدة وطَلحة فأسماء ذكور، دخلتها التاء لتأنيث اللفظ دون المعنى.

هذا في الوضع. أما في الاستعمال فهناك، إضافة إلى الحقيقي والمجازي، نوعان آخران هما: التّأويلي والحُكمِي. **فالتأويلي** هو: المذَكَّر الذي يُؤوَّل بالمؤنث كقولهم: شَرِبتُ مِن لَبَنِ بَعِيرِي، أي: ناقَتِي[١٠]. **والحُكمي** هو: المذكَّر الذي يكتَسِب التأنيث من إضافته إلى مُؤنَّث، كما في القراءة الشّاذة: ﴿تَلتَقِطهُ بَعضُ السَّيّارةِ﴾[١١]، حيث عُومِل « بَعض»، وهو مذكَّر، معاملة

(8) المصدر نفسه ٢: ١٦٨ و١٧٠؛ والكفوي: الكلّيّات، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢، ص ٨١٩.

(9) المؤنث المجازي يجوز فيه التذكير والتأنيث. الزَّبيدي: تاج العروس (سمو). ويجوز حذف علامة التأنيث من الفعل إذا فُصِل عن فاعلة المؤنث، نحو: ما خرَج إلا هِندُ، وأكرَمَ زيداً دَعدُ. الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، دون تاريخ، ١: ١٧٤.

(10) الأنباري، أبو بكر: المذكّر والمؤنث، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦، ١: ١٢٠.

(11) ابن خالوية: مختصر في شواذ القرآن، المطبعة الرحمانية، القاهرة ١٩٣٤، ص٦٢؛ والأنباري، أبو بكر: المذكر والمؤنث ٢: ١٩٥.

المؤنث الذي أُضِيف إليه. وهذان النوعان يُعبِّران عن خروج المؤنث عن دلالته الأصلية في التراكيب، كما سيظهر لاحقاً.

وعلامات التأنيث التي تدخل على الأسماء المعرَبة ثلاث[١٢]، هي: **الألف المُمالة** « المقصُورة»نحو: سَلمَى ولَيلَى، **والألف الممدودة** نحو: صحراء وحمراء، **والتاء** التي تُبدَل هاءً في الوقف نحو: قائِمة ومُسَيلَمة وفاطِمة وعَنتَرة. ولكل من الألِفَين الممالة والممدودة أبنية وصِيَغ خاصّة بهما. أما التاء فيَغلب أن تأتي لتَمييز المؤنث من المذكر في الصِّفات، كمُسلِم ومُسلِمة وضَخْم وضَخْمة[١٣]. باستثناء الصِّفات المختصّة بالإناث نحو: مُرضِع ومُطفِل وحامِل، فإن التاء لا تدخلها إلا إذا أُرِيد بها معنى اسم الفاعل نحو: هي مُرضِعةٌ وَلَدَها غَداً[١٤]. وتأتي التاء زيادة على أصل البناء.

ومما وَصَفُوا به الأنثى، ولم يُدخِلُوا فيه علامة التأنيث، قولهم: أَمِيرُ بَنِي فُلانٍ امرأةٌ، وفُلانةُ وَصِيُّ بَنِي فُلانٍ، وهي وَكِيلُ فُلانٍ. وذلك لأن مثل هذه الصفات يغلب عليها أن تكون للذكور[١٥].

وأسماء الأجناس، إذا جُمِعَت، يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس،

(12) الأنباري، أبو بكر: المذكر والمؤنث ١: ٢٠٦ ؛ وابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٦، ٤: ٢٨٦.

(13) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢، ص ١٧٣٤.

(14) المصدر نفسه ص ١٧٣٧.

(15) الأنباري، أبو بكر: المذكر والمؤنث ١: ١٨٣.

والتأنيث حملاً على الجماعة، نحو: جاءَ الرِّجالُ، وجاءَتِ الرِّجالُ. وأسماء الجُمُوع تُذكَّر وتُؤنَّث إذا كانت للآدَمِيِّين، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ بِهِ قَومُكَ﴾(١٦), وقوله: ﴿كَذَّبَت قَومُ نُوحٍ المرسَلِينَ﴾(١٧), وتُلازِم التأنيث إذا كانت لغير الآدَمِيِّين، نحو: هذِهِ إبِلِي وغَنَمِي(١٨).

٢– المُثَنَّى:

هو كل اسم دلّ على اثنين، بزيادة ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة تُحذَف عند الإضافة(١٩). نحو: «رُجُلَينِ و امرأتانِ» في قوله تعالى: ﴿فإنْ لَم يَكُونا رَجُلَينِ فرَجُلٌ وامرأتانِ مِمَّن تَرضَونَ﴾(٢٠)، و«الشّاتِمَي والنّاذِرَينِ» في قول عنترة (٢١):

الشاتِمَي عِرضِي ولَم أشتِمْهُما والنّاذِرَينِ، إذا لَمَ الْقَهُما، دَمِي

والتَّثنية تكون في المتَّفِقَين لفظاً ومعنًى، نحو: طِفْلانِ ويَتِيمانِ وظَبيانِ و دَلوانِ وغَنِيّانِ وعَدُوّانِ وقاضِيانِ وفَتَيانِ وبِنتانِ وعَصَوانِ ومُصطَفَيانِ وحُسنَيانِ وضِياءانِ وبِناءانِ وحَمراوانِ وأخَوانِ ويَدانِ واسمانِ وعَبْدا اللهِ وذَوا تأبَّطَ شَرّاً.

(16) الآية ٦٦ من سورة الأنعام.

(17) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

(18) الكفوي: الكليات ص ٨١٩.

(19) ابن خروف:شرح جُمَل الزَّجاجي، رسالة دكتوراه (تحقيق ودراسة)، إعداد: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٩هـ، ص٢٧٧؛ وابن يعيش: شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ، ٤: ١٣٧.

(20) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(21) التبريزي: شرح المعلقات العشر، ط١، دار الفكر، دمشق ١٩٩٧، ص ٢٤٩.

وقد تكون التثنية في المختلِفَينِ لفظاً ومعنًى، كالعُمَرَينِ في أبي بَكر وعُمَر، والقَمَرَينِ في الشَّمس والقَمَر، والأبَوَينِ في الأبِ والأمّ[٢٢].

وقد يُثَنَّى اسم الجمع على تأويل الجماعتَين، كما في الحديث الشريف: «مَثَلُ المنافِقِ كَمَثَلِ الشاةِ العائِرةِ بَينَ الغَنَمَينِ»[٢٣]. ويُلحَق بالمثنَّى ما ثُنِّيَ بعلامته وليس منه كاثنَينِ واثنتَينِ، وكِلا وكِلتا مُضافَتَينِ إلى الضَّمير. وذلك لأن «اثنَين» لا مفرد له، وكِلا وكِلتا لا تتّصل بهما النون مطلقاً.

٣– الجَمع:

الجمع هو[٢٤]: كل اسم دلَّ على أكثر من اثنين، وهو على ضربَين: جمع تصحيح ويُسمَّى سالماً، وجمع تكسير.

أ– الجَمع السّالِم:

هو ما سَلِم فيه المفرد من التَّغيير[٢٣]. ويكون للمذكَّر والمؤنث كما في قوله تعالى:﴿إنَّ المسلِمِينَ والمسلِماتِ،والمؤمِنِينَ والمؤمِناتِ، والقانِتِينَ والقانِتاتِ، والصّادِقِينَ والصّادِقاتِ، والصّابِرِينَ والصّابِراتِ، والخاشِعِينَ والخاشِعاتِ، والمتَصَدِّقِينَ والمتَصَدِّقاتِ، والصّائِمِينَ والصّائِماتِ، والحافِظِينَ فُرُوجَهُم والحافِظاتِ،والذّاكِرِينَ

(22) ابن خروف: شرح جُمَل الزَّجاجي ص ٢٦١.

(23)مسلم بن الحجاج النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ، ص٢١٤٦ تحت الرقم٢٧٨٤؛ والزمخشري: المفصَّل في علم اللغة، مراجعة وتعليق: الدكتور محمد عز الدين السعيدي، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٠، ص٢٢. والعائرة: الحائرة المتردِّدة.

(24) ابن يعيش: شرح المفصَّل ٥: ٢.

اللهَ كَثِيراً والذّاكِراتِ، أعَدَّ اللهُ لَهُم مَغفِرةً وأجراً عَظِيمًا[٢٥].

أما **جمع المذكر السالم** فهو: ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة تُحذف عند الإضافة[٢٦].نحو: مُحَمَّدُونَ وخاشِعُونَ ومَجمُوعُونَ وفَرِحُونَ وأكرَمُونَ.

ويكون هذا الجمع في الأسماء والصِّفات بشروط[٢٧]، منها ما يخصُّ الأسماء، ومنها ما يتعلَّق بالصِّفات، ومنها ما يرتبط بالاثنين معاً. فما يخصُّ الأسماء العَلَمِيّةُ، وما يخصُّ الصِّفات صلاحيتُها لدخول تاء التأنيث عليها، باستثناء اسم التفضيل فإنه يُجمَع هذا الجمع، مع أن مؤنثه «فُعلَى» خالٍ من التاء. ويُشترَط في الأسماء والصِّفات معاً أن تكون للذكور العقلاء، أو ما في حُكمِهم، خالية من التاء. فمن هذا الجمع نحو: عُمَرُون ومُصطَفَون وزَيدُون وقارِئُون وأفضَلُون ومُنتَهُون ومُنتَصِرُون وأمّارُون ودِمَشقِيُّون وشُوَيعِرُون، ومنه قوله تعالى: ﴿والشَّمسَ والقَمَرَ رأيتُهُم لِي ساجِدِينَ﴾ [٢٨]، حيث نُزِّلَت الكَواكِب والشَّمس والقمر منزلة العاقِلِين.

وأُلحِقَت بجمع المذكر السالم كلمات جُمِعت بعلامته، ولم تُحقِّق شروطه، نحو: أهلُون وعالَمُون وأرَضُون وبَنُون وعِشرُون وسِنُون.

وأما **جمع المؤنث السالم** فهو: الجمع الذي يكون بإضافة ألف وتاء، إلى

(25) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(26) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: **مفتاح العلوم**. ضبطه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧، ص ٦١– ٦٢.

(27) الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٨٠– ١٨٢.

(28) الآية ٤ من سورة يوسف.

مفرد يغلب عليه أن يكون مؤنثاً[٢٩]. نحو: تَمَرات وهِندات ومُسلِمات وطَلَحات. ويكون هذا الجمع في الأسماء والصِّفات[٣٠]. فيُجمَع هذا الجمع من الأسماء عَلَم المؤنث، سواء كان بعلامة أو بغير علامة نحو: فاطِمات وزَيْنَبات ولَيلَيات، وذو التاء من الأعلام والأجناس نحو: حَمَزات وغُرُفات وانطِلاقات وعِدات، وذو ألف التأنيث إذا لم يُسَمَّ به المذكَّر[٣١]، نحو: ذِكرَيات وصَحراوات، وعَلَم غير العاقل مُصَدَّراً بـ «ابن» أو «ذُو» كبَنات آوَى وذَوات الحِجّة.

ويُجمَع هذا الجمع، من الأسماء أيضاً، اسم الجنس على أكثر من أربعة أحرف، إذا لم يُسمَع له جمع تكسير، نحو: سُرادِقات وحَمّامات، أو كان من المصادر نحو: انقِلابات وتَحَوُّلات. وورد هذا الجمع في الرُّباعيات من أسماء الأجناس، نحو: سِجِلات وبَحالات ولِحامات، وهذه كلها غير مختومة المفرد بالتاء. وجُمِع هذا الجمع بعض الجموع التي لا تُكَسَّر كرِجالات وبُيُوتات وصَواحِبات، وأسماء الحروف والشُّهور كأَلِفات وجِيمات وجُماديات وشَوّالات، والاسم الأعجمي الذي لم يُسمَع له جمع آخر نحو: بِيمارِستانات ومِهرجانات.

ويُجمَع هذا الجمع من الصِّفات ما خُتِم بعلامة تأنيث نحو: رَبْعات

(29) السكاكي: مفتاح العلوم ص ٦٢.

(30) الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٨٧– ١٩٠؛ وقباوة، الدكتور فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، ط٣، مكتبة المعارف، بيروت١٩٩٨، ص١٩٧–٢٠٠.

(31) إذا سُمِّي به المذكر جُمع جمعَ مذكَّر سالماً نحو: سَلمَى وسَلمُونَ. أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨، ٢: ٥٧١.

وعَلاّمات، وهما صفتان للمذكر والمؤنث، وضارِبات وحُبلَيات ونَفْساوات. ويمتنع هذا الجمع في الصفات التي لم يُجمَع مذكرها بالواو والنون كـ «فَعْلَى» مؤنث «فَعْلان»، و«فَعْلاء» مؤنث «أفْعَل». وتُجمَع «فُعْلَى» مؤنث «أفعَل» التفضيل جمع مؤنث سالماً قياساً على مذكَّرها الذي يُجمَع بالواو والنون نحو: كُبْرَيات وفُضْلَيات. وتُجمَع هذا الجمع صفة غير العاقل تمييزاً لها من صفة العاقل[٣٢] نحو: أيّام مَعدُودات وبِحار هائِجات وأنهار جارِيات، ومُصَغَّر ما لا يعقِل نحو: دُرَيهِمات وكُتَيِّبات. وإنما عُدَّ المصَغَّر من الصِّفات لأن معنى الوصف قائم فيه. فكُتَيِّبات تُفسَّر بـ: كُتُب صَغِيرة.

ويُلاحَظ أن صيغة المفرد تسلم عند الجمع. ولا يُعتدّ بحذف التاء من نحو: مُسلِمة ومُسلِمات، لأن تاء «مُسلِمة » ليست أصلية، كما أن تاء «مُسلِمات» تدل على المؤنث، ولا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد[٣٣]. أما فتح العين في نحو: تَمَرات في تَمْرة، وكل ما كان جمعاً لاسم ثلاثي ساكن العين، غير مُعتَلِّها ولا مُضاعَفاً، فلا يُعتَدّ به أيضاً لأنه للتفريق بين الاسم والصفة، التي تبقى عينها ساكنة في صيغة الجمع نحو: ضَخْمات في ضَخْمة[٣٤].

وشذَّ من الصِّفات: «لَجَبات ورَبَعات» في: شاة لَجْبة ورَجُل رَبْعة. وساغ

(32) أُلحِق غير العاقل بالمؤنث، لأن الأول فرع على العاقل، والثاني فرع على المذكر. الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٨٨.

(33) الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٤٣.

(34) الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٩٠. وشاة لجْبة: قلِيلة اللبن. ورَجُل رَبْعة: متوسِّط القامة.

ذلك لأن جَبْة ورَبْعة وردت عينهما في المفرد بالفتح والإسكان، ففتح العين في الجمع من قَبِيل اعتبار الفتح في المفرد أصلاً[٣٥]، وأما جَوَزات في جَوْزة، وصَيَحات في صَيْحة، وهِنَدات في هِنْد، فلُغة لهُذَيل[٣٦]. وأما نحو: خُطُوات وخُطَوات في خُطْوة، والأول أشهَر، ونحو: كِسَرات في كِسْرة، فقد وردت هذه الجموع بتسكين العين، وأما «بَنات» في بِنْت وابنة فإنما هو جمع للأصل وهو «بَنْوة» على حذف اللام نَسْياً [٣٧].

ب– جمع التَّكسِير:

هو الجمع الذي يُصاحبه تَغَيُّر في بناء مفرده[٣٨]. نحو: أبْيات وكُتُب وقُلُوب وأفْراس وقُضاة. وصِيَغ هذا الجمع منها ما يدل على القِلّة، ومنها ما يدل على الكثرة.

أما **جمع القِلّة** فهو: ما وُضِع للدلالة على العدد القليل من ثلاثة إلى عشرة[٣٩]. وله أربع صيغ هي[٤٠]: « أفْعُل» كأفلُس وأنفُس وأذرُع، و«أفْعال» كأثْواب وأجْداد وأبْواب وآلام، و «أفْعِلة» كأزْمِنة وألوِية وأعِنّة وأئِمّة، و«فِعْلة» كإخْوة وشِيخة وغِلْمة وصِبْية. وهذا الجمع خاصّ بالثلاثي، والرُّباعي الذي ثالثه

(35) الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٩٠.

(36) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨، ٣: ٦٠٠؛ والأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٩٠.

(37)الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٨٨.

(38) المصدر نفسه ٢: ١٩٠.

(39) الزمخشري: المفصل ص ٢٢٧.

(40) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١: ٤٠٥.

حرف مدّ، كما أن الصيغ الثلاث الأولى خاصّة بالأسماء دون الصِّفات.

وأما **جمع الكثرة** فهو: ما وُضِع للدلالة على العدد الكثير فوق العشرة[٤١]. وهو يضمّ ما سوى جمعي السلامة، وجمع القلة، نحو: سُود وبِيد ورُسُل وغُرَف وصُوَر وقِطَع وسَحَرة ورُماة ودِبَبة وجَرحَى وزُكَّع وقُوّاد وجِبال وجُنُود ونِيران وبُلْدان وعُظَماء وأعِزّاء، وهذه الأمثلة لها نظائر في المفرد من حيث الوزن. ومن جموع الكثرة أيضًا صيغ منتهى الجموع نحو: دَراهِم وعَصافِير وسَلالِم وسَكاكِين وأصابِع وأعاصِير وتَجارِب وتَماثِيل ومَساجِد ومَفاتِيح ويَنابِيع وكَواكِب ونَواعِير وصَيارِف وبَياطِير وضَمائِر وعَذارَى وصَحارٍ وسُكارَى وكَراسِيّ، وهذه الأمثلة ليس لها نظير في المفرد من حيث الوزن. وكل مثال مما سبق يدل على صيغته.

ويُشار إلى أن بعض العلماء رأى أن الجمعَين السالِمَين من جموع القلة[٤٢]، وبعضهم رأى أنهما لمطلَق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة[٤٣]. ويُجمَع بين الرّأيَين بتقرير أنهما يكونان للقِلّة إذا كان لمفردهما جمع كَثرة، وإلا استُعمِلا للقلة والكثرة على حدّ سواء.

و**اسم الجمع** هو: ما تضمَّن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه كقَوم ورَهط وجَيش، أو لم يكن على وزن خاصّ بالجموع كخَدَم وخَلَف ورَحّالة

(41) الزمخشري: المفصل ص ٢٢٧.

(42) سيبويه: الكتاب ٣: ٤٩١ و ٥٧٨؛ وابن يعيش: شرح المفصَّل ٥: ٣.

(43) الأستراباذي: الكافية في النحو ٢: ١٩١.

وسَيّارة، أو كان هو ومفرده على لفظ واحد كفُلك وحاجّ وبَشَر وعَدُوّ[٤٤].

واسم **الجنس الجمعي** هو: ما تضمَّن معنى الجمع دالاً على الجنس، ومفرده يُمَيَّز منه بالتاء، كتُفّاح وتُفّاحة، أو بياءي النسب كعَرَب وعَرَبِيّ[٤٥].

وسُمِع عن العرب ما يُسَمَّى بجمع الجمع[٤٦]، إذ جَمَعُوا الجمع مبالغة في التكثير، نحو: بُيُوتات وأربَعِينات وأقاوِيل وصَواحِبات. وذكر السيوطي مثالاً لجَمع جُمِع ست مرات، قال: «إنَّهم جَمَعُوا جَمَلاً على أجْمُل ثم أجْمال ثم جامِل ثم جِمال ثم جِمالة ثم جِمالات»[٤٧].

٤– المُصَغَّر:

هو الاسم الذي يُصاغ للدلالة على تقليل[٤٨]. ويكون لتقليل الذات كـ «كُلَيب ورُجَيل»، أو لتقليل الشأن كـ «زُيَيد» عند إرادة التقليل من أهميّته وشأنه، أو للشفقة والتَّعَطُّف كـ «أُخَيَّ وصُدَيِّقِي»، وهو من مجاز تقليل الذات، أو لتقليل العدد كـ «دُرَيهِمات»، أو لتقريب المسافة والزمان كـ «فُوَيق

(44) الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥، ٢: ٢٠١؛ وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص٢٢٣.

(45) السيوطي: المزهر، تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ١٩٨٧، ٢: ١٠١.

(46) جَعَله مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسياً عند الحاجة. مجلة المجمع، العدد السادس ص ٧٥ لعام ١٩٥٠.

(47) السيوطي: المزهر ٢: ٨٩.

(48) الأستراباذي: شرح الشافية ١: ١٩٠–١٩١؛ وأبو حيان: ارتشاف الضرب ص٣٥.

الأرض وقُبَيل الفَجر». وقيل يجيء التصغير للتعظيم فيكون من باب الكناية، حيث يُكنَى بالصِّغَر عن بلوغ الغاية في العِظَم، لأن الشيء إذا جاوز حدَّه جانس ضِدَّه، كدُوَيهِية في قول لبيد[٤٩]:

وكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيهِيةٌ، تَصفَرُّ مِنها الأنامِلُ

وأوزان التصغير شكلية وهي ثلاث[٥٠]: «**فُعَيل**» كجَبَل وجُبَيل وسَهْل وسُهَيل وباب وبُوَيب ومَيْت ومُيَيت ودَمٌ ودُمَيّ، و«**فُعَيعِل**» كبُلبُل وبُلَيبِل وجَدوَل وجُدَيِّل وسَفَرجَل وسُفَيرج وفَرَزدَق وفُرَيزِد وفُرَيزِق، و«**فُعَيعِيل**» كمِفتاح ومُفَيتِيح وعُصفُور وعُصَيفِير وافتِقار وفُتَيقِير.

ويُصغَّر كلٌّ مِن جمع القلة والجمع السالم واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على لفظه[٥١]، نحو: أكلُب وأُكَيلِب، وأجْمال وأُجَيمال، وأعْمِدة وأُعَيمِدة , وغِلْمة وغُلَيمة، وضارِبُون وضُوَيرِبُون، وشاعِرات وشُوَيعِرات، ورَكْب ورُكَيب، وسَلَف وسُلَيف، وفُلْك وفُلَيك، وتَمْر وتُمَير.

ويُصغَّر جمع الكثرة بردِّه إلى المفرد، ثم تصغير ذلك المفرد ثم جمعه. ويُجمَع المفرد جمع مذكر سالماً إذا كان مذكراً عاقلاً، وجمع مؤنث سالماً إذا كان مؤنثاً عاقلاً، أو كان مما لا يعقل مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: رِجال ورُجَيلُون، وحَوامِل وحُوَيمِلات، وكُتُب وكُتَيِّبات. ويُقال في تصغير حُمْر وجَرحَى:

(49) لبيد بن ربيعة : ديوانه، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٢، ص ٢٥٦؛ والأستراباذي: شرح الشافية ١: ١٩١.

(50) سيبويه: الكتاب ٣: ٤١٥؛ والزمخشري: المفصَّل ص ٢٤٣.

(51) الأستراباذي: شرح الشافية ١: ٢٦٥– ٢٦٦.

أُحَيمِرُون وجُرَيِّحُون للمذكَّر، وحُمَيراوات وجُرَيِّحات للمؤنث. وإذا كان لجمع الكثرة جمع قِلّة جاز، إضافةً إلى ما سبق، رَدُّ جمع الكثرة إلى جمع قِلّته ثم تصغيره، كتصغير كِلاب وفُلُوس على أُكَيلِب وأُفَيلِس(٥٢).

وثمة ما يُقال له تصغير الترخيم، ويكون بحذف الأحرف الزائدة، حتى تصير الكلمة على أحرفها الأصلية ثم تُصَغَّر، نحو: حُرَيث في حارِث، وسُوَيد في أسوَد، وقُرَيطِس في قِرطاس(٥٣).

٥– المَنسُوب:

هو الاسم المزيد في آخره ياء مُشدَّدة بعد كسر، للدلالة على نسبته إلى المجرَّد منها(٥٤). نحو: عِلمِيّ ومِصرِيّ وفارِسِيّ.

وتُحذَف في النسبة (٥٥) تاء التأنيث كما في: فاطِمة وفاطِمِيّ ومَكّة ومَكِّيّ وظَبْية وظَبْبِيّ وعُرْوة وعُرْوِيّ، والياء الزائدة في نحو: عَلِيّ وعَلَوِيّ وحَنِيفة وحَنَفِيّ وقَبِيلة وقَبَلِيّ، والياء الثانية في نحو: طَيِّب وطَيِبِيّ وسَيِّد وسَيِدِيّ، والواو في نحو: رَكُوبة ورَكَبِيّ، والألف في نحو: بَرَدَى وبَرَدِيّ ومُصطَفَى ومُصطَفِيّ، والياء في نحو: المهتَدِي والمهتَدِيّ وألمانية وألمانِيّ. ويُقَدَّر حذف الياء المشَدَّدة في نحو: كُرسِيّ وشافِعِيّ، إذ يأتي المنسوب والمنسوب إليه

(52) الأستراباذي: شرح الشافية ١: ٢٦٥– ٢٦٦.

(53) المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، دون تاريخ، ٢: ٢٩٣؛ والزمخشري: المفصَّل ص ٢٤٧.

(54) الأستراباذي: شرح الشافية ٢: ٤.

(55) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ص١٩٣٩– ١٩٥٢؛ وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص ٢٣٦– ٢٤٠.

على لفظ واحد.

* * * * *

تلك هي الصِّيَغ التي تتفرَّع عن الأبنية والصِّيَغ الأصلية، بحسب معانيها التي أرادها واضع اللغة. وأنتقل الآن إلى الحديث عن خروج الصِّيَغ الفرعية عن معانيها الأصلية، عند استعمالها في التراكيب.

خروج الصِّيَغ الفَرعِيّة عن معانيها الأصلية

يتمثل خروج الصِّيَغ الفرعية، في التراكيب، عن معانيها الأصلية، باستعمال المذكَّر والمؤنث أحدهما في موضع الآخر، والمفرد بمعنى المثنّى أو الجمع، والجمع بمعنى المفرد أو المثنّى، وجمع القلة بمعنى الكثرة، والمصغَّر بمعنى المكبَّر، والمنسوب على غير ما وُضِع له.

ومن أمثلة مجيء **المؤنث بمعنى المذكر** قوله تعالى: ﴿وأحيَينا بِهِ بَلدةً مَيتاً﴾[٥٦]، أي مكاناً، وقوله:﴿فلَمّا رأى الشَّمسَ بازِغةً قالَ:هذا رَبِّي﴾[٥٧]، أي هذا الشخص المرئيّ، وقول الحُطيئة [٥٨]:

ثَلاثةُ أنفُسٍ، وثَلاثُ ذَودٍ لَقَد جارَ الزَّمانُ عَلَى عِيالِي

ذهب هنا بالنَّفس إلى معنى الإنسان فذَكَّرَ.

(56) الآية ١١ من سورة ق؛ والكفوي: الكليات ص٨٢٠.

(57) الآية ٧٨ من سورة الأنعام؛ وابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دون تاريخ، ٢: ٤١٢.

(58) ابن جني: الخصائص ٢: ٤١٢. والبيت غير موجود في الديوان.

ويجيء **المذكّر** في الكلام **بمعنى المؤنث** كما في قول الأعشى[٥٩]:

لِقَومٍ، وكانُوا هُمُ المنفِدِينَ شَرابَهُمُ، قَبلَ تَنفادِها

حيث أنَّثَ الشَّراب لأنه أراد به الخَمر، وهي مؤنثة، وقال أيضاً[٦٠]:

كَما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

فأنَّث الصَّدر لأنه جزء من القناة. والقناة مؤنثة. وقد مرَّ نحو هذا سابقاً[٦١]، حيث يُؤَوَّل المذكر في مثال الشَّراب بالمؤنث، ويُسَمَّى بالتأنيث التأويلي، كما يكتسب المذكر حُكم المؤنث المضاف إليه في مثال القناة، ويُسَمَّى بالتأنيث الحُكمي.

وتذكير المؤنث واسع جداً لأنه رَدُّ فرع إلى أصل، لكنَّ تأنيث المذكر أذهَبُ في التَّناكر والإغراب[٦٢]. ويرى ابن جني أن التذكير، في نحو قوله تعالى: ﴿فمَن جاءَهُ مَوعِظةٌ مِن رَبِّه﴾[٦٣]، ناشئ من كون الوَعظ والموعِظة شيئاً واحداً[٦٤]. وهذا كلام دقيق لأن المصدر الأصلي يُطابق المصدر الميمي في المعنى. والموعِظة هنا: مصدر ميمي للفعل وُعِظَ يُوعَظُ بمعنى اسم المفعول:

(59) الأعشى: ديوانه، شرح وتقديم: الدكتور محمد أحمد قاسم، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان١٩٩٤، ص١١٥؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا ورفاقه، دار الفكر، دون تاريخ، ص٣٣٢.

(60) الأعشى: ديوانه ص ٣٦٤ والمبرد: الكامل، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧، ص ٦٦٨؛ وابن جني: الخصائص ٢: ٤١٧.

(61) تُنظر الصفحة ٧٧ من هذا البحث.

(62) ابن جني: الخصائص ٢: ٤١٥.

(63) الآية ٢٧ من سورة البقرة.

(64) ابن جني: الخصائص ٢: ٤١٢.

الموعُوظ بها، عُبِّر به عن اسم الذات. والتأنيث في مَوعِظة غير حقيقي.

وقال سيبويه: يكثر حذف التاء الدالّة على التأنيث، في نحو قوله تعالى: ﴿فمَن جاءَهُ مَوعِظةٌ مِن رَبِّهِ فانتَهَى﴾(٦٥)، وقوله: ﴿مِن بَعدِ ما جاءَهُمُ البَيِّناتُ﴾(٦٦)، إذا كان المؤنث من الموات، لأنهم أرادوا أن يُفَرِّقُوا بين الموات والحَيَوان، كما فَرَّقُوا بين الآدَمِيِّين وغيرهم(٦٧).

ومن أمثلة مجيء **المفرد بمعنى المثنى**، قوله تعالى: ﴿ما يَلفِظُ مِن قَولٍ إلا لَدَيهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾(٦٨) أي رَقِيبان عَتِيدان لأنهما ملكان. وقال النبي صلَّى الله عليه وسلم: «إنَّ العَبدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمةِ، ما يَتَبَيَّنُ فِيها، يَزِلُّ بِها فِي النّارِ أبعَدَ مِمّا بَينَ المشرِقِ»(٦٩) أي المشرِقَينِ. وهما مَشرِق الشَّمس في الصَّيف ومَشرِقها في الشِّتاء. والعَرَب تقول(٧٠): وَقَعَت عَينُهُ عَلَيه، أي عَيناه، وفُلان حَسَنُ الحاجِب، أي الحاجِبَين، وأخَذَ بِيَدِهِ ووَقَفَ على رِجلِهِ، أي بِيَدَيه وعلى رِجلَيه. ونحو هذا كثير في كلام العرب، إذ يُعبَّر بالواحد عن الاثنين، إذا كانا كشيء واحد، كالعَينَين والأذنين والفَخِذَين، وجعل بعضهم ذلك

(65) الآية ٢٧ من سورة البقرة.

(66) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.

(67) سيبويه: الكتاب ٢: ٣٨– ٣٩.

(68) الآية ١٨ من سورة ق؛ والعكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧، ص١١٧٥.

(69) البخاري ص ٢٣٧٧ تحت الرقم ٦١١٢؛ وابن حجر: فتح الباري ١١: ٣٧٣ و ٣٧٦.

(70) الثعالبي: فقه اللغة ص ٣٧٧.

قياسيًا، على حين قَصَرَه أبو حيان على السّماع[٧١].

ويجيء المفرد في الكلام دالاً على معنى الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخرِجُكُم طِفلاً﴾[٧٢] أي أطفالاً، وقوله تعالى: ﴿وحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً﴾[٧٣] أي رُفَقاء، وقوله: ﴿والمِلائِكةُ بَعدَ ذلِكَ ظَهِيرُ﴾[٧٤] أي مُظاهِرُون، وقوله: ﴿والمَلَكُ عَلَى أرجائِها﴾[٧٥] يعنى الملائِكة، وقوله: ﴿وما جَعَلناهُم جَسَداً لا يأكُلُونَ الطَّعامَ﴾[٧٦] أي أجساداً.

وقال النبيّ ﷺ: «خَيرُ نِساءٍ، رَكِبْنَ الإبِلَ، صالِحُ نِساءِ قُرَيشٍ»[٧٧] يعني صُلَّح، وبها جاءت إحدى روايات الحديث، وقال لزوجة أبي سُفيان الذي

(71) أبو حيان: ارتشاف الضرب ص٥٨٤.

(72) الآية ٥ من سورة الحج؛ وابن فارس: الصاحبي، تحقيق: مصطفى الشُّويمي، مؤسسة أ. بدران، بيروت ١٩٦٣، ص٢١١؛ والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، راجعه: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥، ١٢: ١٣.

(73) الآية ٦٩ من سورة النساء؛ وابن منظور: لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٢، (رفق).

(74) الآية ٤ من سورة التحريم؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢٩.

(75) الآية ١٧ من سورة الحاقة؛ وأبو حيان: البحر المحيط ١٠: ٢٥٩.

(76)الآية ٨ من سورة الأنبياء؛ والقرطبي١١: ١٨٢؛ وأبو حيان: البحر المحيط، بعناية: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢، ٧: ٤١١.

(77) البخاري: صحيح البخاري، تحقيق: الدكتور مصطفى البغا، مطبعة الهندي، دمشق ١٩٧٦، ص ١٩٥٥ تحت الرقم ٤٧٩٤؛ وابن حجر: فتح الباري، ط٣، دار الفيحاء، دمشق٢٠٠٠، ٩: ١٥٦.

كان شحيحاً: «خُذِي ما يَكفِيكِ ووَلَدَكِ بِالمعرُوفِ»[٧٨] أي وأولادكِ.

وقال لبيد [٧٩]:

* والسِّنُّ يَلمَعُ، كالكَواكِبِ، لامُها *

السِّنّ والسِّنان واحد، وأراد به هنا: الأسِنّة. فوضع الواحد في موضع الجمع.

وقال العباس بن مرداس: [٨٠]

فقُلنا أسلِمُوا إنّا أخُوكُم فقَد بَرِئَت، مِنَ الإحَنِ الصُّدُورُ

أي: إخوتُكُم.

وقال عمر بن أبي ربيعة [٨١]:

ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها ؟ قُلتُ: بَهراً عَدَدَ النَّجمِ، والحَصَى، والتُّرابِ

أراد بالنَّجم: النُّجُوم. فوضع الواحد في موضع الجمع. ومثله قول الراجز[٨٢]:

جاءَ الشِّتاءُ وقَمِيصِي أخلاقْ

أي: خَلَق. وقول الشاعر: [٨٣]

(78) البخاري ص ٢٠٥٢ تحت الرقم ٥٠٤٩؛ وابن حجر ٩: ٦٢٨.

(79) التبريزي: شرح المعلقات العشر ص ٢٠٥.

(80) العباس بن مرداس: ديوانه، تحقيق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩١، ص٧١؛ وابن جني: الخصائص ٢: ٤٢٢.

(81) عمر بن أبي ربيعة: ديوانه، تقديم وشرح: قدري مايو، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٩٩٧، ١: ١٠٧؛ وسيبويه: الكتاب ١: ٣١١؛ والمبرد: الكامل ص٧٨٨. وبَهراً: تبّاً لكم.

(82) ابن فارس: الصاحبي ص ٢١٢؛ وابن منظور: لسان العرب مادة (خلق).

(83) البيت من شواهد سيبويه، وقائله غير معروف. سيبويه: الكتاب ١: ٢١٠؛ وأبو

كُلُوا في بَعضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زَمانَكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

أي: كلوا في بعض بطونكم.

ويكثر مجيء **المفرد بمعنى الجمع** إذا كان من أسماء الأجناس، لأن الجنس يدل على القليل والكثير، وكل اسم جنس قابل للدلالة على الجنس بالمعنى العام. ولذلك حسن وضع المفرد، من أسماء الجنس، في موضع المثنى والجمع، على نحو قولهم: أهلَكَ الناسَ الدِّرهَمُ والدِّينارُ، وقد كَثُرت الشّاةُ والبَعِير(٨٤).

ويُشار إلى أن الفرق بين الجنس واسم الجنس هو أن الجِنس يُطلَق على القليل والكثير، كالماء الذي يُطلَق على القطرة والبحر، وكذلك الرَّحيق والحليب، على حين أن اسم الجنس لا يُطلَق إلا على واحد، كرَجُل وذِئب(٨٥).

ويكثر أن ينوب اسم الجنس المفرد عن الجمع حين يأتي مجروراً بـ«من» الزائدة «نحو قولهم: ما جاءني من أحد، وما كلَّمتُ من أحدٍ، وكقوله عز وجلّ: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيكُم مِن خَيرٍ مِن رَبِّكُم﴾ (٨٦) إنما هو: خير، ولكنها توكيد، وكذلك ما ضربتُ مِن رَجُلٍ. فهذا موضعُ زيادتها، إلا أنه موضعٌ دلَّت فيه على أنه للنكرات دون المعارف، ألا ترى أنك تقول: ما جاءَني من أحد،

حيان: ارتشاف الضرب ص٥٨٢.

(84) المبرد: الكامل ص ٧٩٥.

(85)الجرجاني: التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٤، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٩٨، ص ٤١ .

(86) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

وما جاءَني مِن رجُل، ولا تقول: ما جاءَني مِن عبد الله، لأن **رجلاً في موضع الجمع**، ولا يقع المعروف هذا الموضع لأنه شيء عُرِف بعَينِه »[٨٧].

وقال الفرّاء: لا يجوز أن ينوب الواحد عن الجمع إلا أن يكون من أسماء الفاعِلِين، فلا يجوز القول: حَسُنَ أُولئِكَ رَجُلاً، كما جاز ﴿وحَسُنَ أُلئِكَ رَفِيقاً﴾[٨٨]. وأجاز الزَّجاج ذلك.

ولعل مراد الفراء أن وضع الواحد في موضع الجمع، إذا لم يكن من أسماء الفاعلِين يَقبح، حين يقع تمييزاً في الكلام. وهذا لا يَسلَم، لقوله تعالى: ﴿فإنْ طِبْنَ لَكُم، عَن شَيءٍ مِنهُ نَفْساً، فكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾[٨٩] أي نُفُوساً.

ولعل استعمالهم المفرد بمعنى الجمع، يعود إلى أن المفرد أخَفُّ من الجمع، لأنه أصل والجمع فرع. والفرع أثقل من الأصل بلا خلاف. ولأسباب الخِفّة والثِّقَل لم يستعملوا المثنى، للدلالة على المفرد والجمع، إلا في الضَّرائر الشِّعرية، وفي الأسماء الأعلام حصراً، كما في قول جرير[٩٠]:

بانَ الخَلِيطُ، بِرامَتَينِ، فوَدَّعُوا أوَكُلَّما ظَعَنُوا، لِبَينٍ، تَجزَعُ

حيث عَبَّر بِرامَتَين، وإنَّما رامة أرض واحدة.

(87) ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦، ١: ٤١٠.

(88) الآية ٦٩ من سورة النساء وابن منظور: لسان العرب (رفق). ورفيقًا: فَعِيل بمعنى اسم الفاعل: مُرافِق.

(89) الآية ٤ من سورة النساء.

(90) جرير: ديوانه بشرح ابن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ، ص ٩٠٩ وابن جني: الخصائص ٢: ٤٢٠.

والمثنى ثقيل من حيث المعنى، لأن معناه معنى الجمع[٩١]، وثقيل من حيث اللفظ، لأنه لما ثَقُل الجمع خصُّوه غالباً بصِيَغ لفظية خاصّة به، فكان ذلك تخفيفاً لفظياً للثِّقَل المعنوي، في حين أن الثقل المعنوي للتثنية لم تُقابله خِفّة لفظية في الصياغة، بل ثَقَّلوا المفرد بزيادة علامة التثنية عليه. وهكذا صار المثنى أثقل من الجمع.

وربما قيل: إنهم زادوا أيضاً على بناء المفرد للدلالة على الجمع، كما هو الشأن في جمعي السلامة، وهذا يُبطِل الادِّعاء بأن المثنى أثقل من الجمع. والجواب على ذلك أن جمعي السلامة ثقيلان أيضاً ثقل المثنى من حيث اللفظ، لأنهما بُنِيا على حدِّه[٩٢]. والدَّليل على ثِقَلِهما أننا نلمح جموع تكسير، لأغلب ما حقه أن يُجمَع عليهما، نحو: كَرِيم وكَرِيمُون وكِرام، وكَرِيمة وكَرِيمات وكَرائِم. فكأنهم فرُّوا إلى جمع التكسير طلباً للخِفّة اللَّفظِية. يُضاف إلى ذلك أن جمعي السلامة يجريان غالباً في الصِّفات. والصِّفة أثقل من الاسم بلا خلاف.

ومن أمثلة مجيء الجمع في موضع المفرد، قوله تعالى: ﴿إنّا خَلَقْنا الإنسانَ مِن نُطفةٍ أمشاجٍ﴾ [٩٣]. فالأمشاج: الأخلاط، مفردها مَشِيج. وهو فَعِيل بمعنى مَفعُول، أي مَمشُوج مَخلُوط. والنُّطفة تكون مَشِيجاً، أي مَخلُوطة الأجزاء، ولا تكون أمشاجاً لأنها مفردة. ولذلك يُقال إنها وُصِفَت بالجمع للمبالغة.

(91) سيبويه: الكتاب ٢: ٤٨.

(92) ابن يعيش: شرح المفصل ٥: ٢.

(93) الآية ٢ من سورة الإنسان؛ والعكبري: التبيان ص ١٢٥٧.

وساغ الوصف بالجمع لأنها اسم جنس كما سبق.

وفي حديث أبي سُفيان أمام هرقل، وقد سأله عن النبيّ ﷺ: «الحَربُ بَينَنا وبَينَهُ سِجالٌ»[٩٤] أي نُوَب، والسِّجال: جمع سَجْل، وهو الدَّلو. والحَرب الواحدة تكون سَجْلاً واحداً ولا تكون سجالاً. فيُقال إنها وُصِفَت بالجمع للمبالغة. وجاز ذلك لأنها اسم جنس[٩٥].

وفي حديث أبي جميلة أنَّه وَجَد مَنبُوذاً، فلمّا رآه عُمَرُ رضِيَ الله عنه قال: «عَسَى الغُوَيرُ أبؤُساً»[٩٦]. فالغُوَير: مُصَغَّر الغار. والأبؤُس: جمع بُؤس. وهو الشِّدّة. والغُوَير مفرد أُخبِر عنه بصيغة الجمع للمبالغة. وقال الفرزدق[٩٧]:

وإذا ذَكَرتَ أباكَ، أو أيّامَهُ أخزاكَ، حَيثُ تُقَبَّلُ الأحجارُ

يُريد الحَجَر الأسوَد في الكَعبة الشَّرِيفة، فعَبَّر عنه بصيغة الجمع للمبالغة. وكأنه أراد أن يجعل من كل ناحية حَجَراً.

ويجيء **الجمع للتعبير عن المثنى**، كما في قول أبي محجن[٩٨]:

وما رِمتُ حَتَّى خَرَّقُوا بِرِماحِهِم ثِيابِي، وجادَت بِالدِّماءِ الأباجِلُ

فالأباجِل: جمع أبْجَل. وهو عِرق في باطِنِ الذِّراع. فعَبَّر بالجمع مع أنهما أبْجَلان اثنان للمبالغة. ويطَّرد مجيء الجمع دالاً على المثنى، للتعبير عن جزأين

(94) البخاري ص ٧ تحت الرقم ٧؛ وابن حجر: فتح الباري ١: ٤٤.

(95) ابن حجر: فتح الباري ١: ٥٠.

(96) البخاري ص ٩٤٦؛ وابن حجر: فتح الباري ٥: ٣٣٧- ٣٣٨.

(97) الفرزدق: ديوانه ١: ٣٧٢؛ وابن جني: الخصائص ٢: ٤٢٢.

(98) أبو محجن الثقفي: ديوانه بشرح أبي هلال العسكري، تقديم: الدكتور صلاح الدين المنجد، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٠، ص٣٢. ومارمت: ما بَرِحتُ.

مضافَين إلى صاحبَيهما[٩٩]، كما في قوله تعالى: ﴿والسّارقُ والسّارِقةُ فاقطَعُوا أيدِيَهُما﴾[١٠٠] أي يَدَيهِما، وقوله تعالى: ﴿إنْ تَتُوبا إلى اللهِ فقَدْ صَغَت قُلُوبُكُما﴾[١٠١] أي قَلباكُما، كما مرّ سابقًا.

إن المسألة السابقة تطَّرد إذا لم يُفَرَّق المضاف إليه. فإنْ فُرِّق وجَبَ الإفراد، كقوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا، مِن بَنِي إسرائِيلَ، عَلَى لِسانِ داوُدَ وعِيسَى بنِ مَريَمَ﴾[١٠٢]. وتجِب التَّثنية إذا لم يكن المضافان جزأين من المضاف إليه، كقولهم: أعطِهِما دِرهَمَيهِما. وذلك مخافة اللَّبس. فإن أُمِن اللَّبسُ جاز التعبير بالجَمع، كقولهم: قَهَرتُما العَدُوَّ بِأسيافِكُما[١٠٣].

وحين يتحقَّق الشَّرطان السّابقان يجوز التعبير بالمثنى لأنه المقصود، كقولهم: اِبتِنِي بِرأسَي شاتَينِ، ويجوز التعبير بالمفرد لأنه أصل للمثنى، فيُقال: اِبتِنِي بِرأسِ شاتَينِ، ويجوز التعبير بالجمع، وهو الأجوَد والأفصَح، فيُقال: اِبتِنِي بِرُؤُوسِ شاتَينِ[١٠٤]، وذلك لأن التثنية والجمع من باب واحد من حيث المعنى، والجمع أخَفُّ من المثنى من حيث اللفظ، والوقوع في اللَّبس في مثل ذلك بعيد الاحتمال.

ويُشار إلى أنه اجتمع التَّعبير بالمفرد والجمع، عن المثنى الذي ليس جُزءاً من المضاف إليه، في قوله ﷺ لعائِشة وفاطِمة: «إذا أوَيتُما إلَى فِراشِكُما، أو

(99) سيبويه: الكتاب ٢: ٤٨؛ وابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٧٨٧.

(100) الآية ٣٨ من سورة المائدة؛ وسيبويه: الكتاب ٣: ٦٢١– ٦٢٢؛ والثعالبي: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢٨.

(101) الآية ٤ من سورة التحريم؛ وابن فارس: الصاحبي ص ٢١٢؛ والثعالبي: فقه اللغة ص ٣٢٨.

(102) الآية ٧٨ من سورة المائدة.

(103) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ص ١٧٨٩– ١٧٩٠.

أخَذتُما مَضاجِعَكُما، فكَبِّرا ثَلاثاً وثَلاثِينَ، وسَبِّحا ثَلاثاً وثَلاثِينَ، واحمَدا ثَلاثاً وثَلاثِينَ. فهذا خَيرٌ لَكُما مِن خادِمٍ»[١٠٤].

ومن خروج الصِّيَغ الفرعية عن الاستعمال الأصلي **مجيء جموع القلّة مُراداً بها معنى الكثرة**، كقول حسان بن ثابت[١٠٥]:

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلمَعنَ فِي الضُّحَى وأسيافُنا يَقطُرنَ مِن نَجدةٍ دَما

أراد بالجَفَنات: الجِفان، وبالأسياف: السُّيُوف، ومجيء **جموع الكثرة مُراداً بها معنى القِلّة**، كقول عمر بن أبي ربيعة [١٠٦]:

فكانَ مِجَنِّي دُونَ مَن كُنتُ أتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ:كاعِبانِ ومُعصِرُ

فقد عبَّر بالشُّخُوص عن الأشخاص، لأنَّ ما دون العشرة جمع قلة. وفي هذا المثال استَعمَل الشَّخص وهو مذكّر للدلالة على المؤنث، بدليل حذف التاء من عدده.

(104) البخاري ص ٢٣٢٩ تحت الرقم ٥٩٥٩.

(105) حسان بن ثابت: ديوانه، تحقيق: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤، ص ٣٥.

(106) عمر بن أبي ربيعة: ديوانه ١: ٢٥٠؛ وسيبويه: الكتاب ٣: ٥٦٦؛ وابن جني: الخصائص ٢: ٤١٧.

ومن خروج الصيغ الفرعية عن الاستعمال الأصلي أيضاً مجيء **المنسوب بمعنى اسم الفاعل**، كقول النابغة[١٠٧]:

ولا زالَ قَبرٌ بَينَ تُبنَى، وجاسِمٍ عَلَيهِ مِنَ الوَسمِيِّ جَودٌ، ووابِلُ

فالوَسمِيّ: مَطَر الرَّبِيع، لأنه يَسِمُ الأرضَ بالنَّبات. فهو اسم منسوب بمعنى اسم الفاعل للمبالغة، عُبِّر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة.

* * * * *

تلك كانت أهم صُوَر خروج الأسماء الفرعية عن الاستعمال المألوف. حيث ظهر أن تلك الأسماء وُجِدت في الأصل لتأدية وظائف خاصة في اللغة، ولكنها في السياق قد تخرج عن الاستعمال المألوف، فالمذكّر والمؤنث قد يجيء أحدهما بمعنى الآخر، والمفرد قد يُستعمل بمعنى المثنى أو الجمع، والجمع أيضاً قد يُستعمَل بمعنى المفرد أو المثنى، وتجيء جموع القلة مُراداً بها الكثرة، وجموع الكثرة مُراداً بها القلة، والمصغَّر يأتي أحياناً بمعنى المكبَّر، ويأتي المنسوب دالاً على غير معناه.

(107) النابغة الذبياني: ديوانه بشرح ابن السّكيت، تحقيق: الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، دون تاريخ، ص١٢٠؛ وسيبويه: الكتاب ٣: ٣٦؛ وابن فارس: المقاييس في اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٩٨، (وسم).